

Distr.: General
2 August 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 2 آب/أغسطس 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة 2 آب/أغسطس 2021 موجهة إليكم من وزير خارجية باكستان، مخدوم شاه محمود قريشي، يُبلغ فيها مجلس الأمن بالتطورات الأخيرة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني وبتصاعد التهديد للسلام والأمن في جنوب آسيا (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار البند المعنون "المسألة الهندية الباكستانية".

(توقيع) منير أكرم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 2 آب/أغسطس 2021 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم متابعة لما ورد في رسائلي السابقة المؤرخة 1 و 6 و 13 و 26 آب/أغسطس و 16 أيلول/سبتمبر و 31 تشرين الأول/أكتوبر و 12 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ و 9 آذار/مارس و 10 نيسان/أبريل و 21 أيار/مايو و 1 آب/أغسطس و 18 أيلول/سبتمبر و 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020؛ و 1 شباط/فبراير و 15 حزيران/يونيه 2021 بشأن التطورات في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني.

وفي 5 آب/أغسطس 2021، ستكون قد مرت سنتان على فرض الهند بالقوة تدابير انفرادية وغير قانونية في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني في محاولة سافرة منها لترسيخ احتلالها للأراضي المتنازع عليها. وشرعت الهند خلال هذه الفترة أيضا في اتخاذ خطوات أخرى غير قانونية لإحكام سيطرتها الاستعمارية على الأراضي المحتلة.

ولتقمع الهند السكان في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني، نشرت 900 000 فرد من أفراد الأمن؛ وفرضت حظرا للتجول وإغلاقا شاملا هما الأطول من نوعهما؛ وسجنت القيادة السياسية الكشميرية بأكملها؛ واحتجزت 15 000 شاب كشميري بصورة غير قانونية؛ وعذبت العديد منهم؛ وقتلت صبية يافعين خارج نطاق القضاء؛ وقمعت الاحتجاجات السلمية بعنف بوسائل منها استخدام البنادق الهوائية؛ وفرضت عقوبات جماعية بهدمها وحرقها أحياء وقرى بأكملها.

ولتتفد الهند ما وصفته القيادة الهندية نفسها بأنه "الحل النهائي" للنزاع في إقليم جامو وكشمير، شرعت في تطبيق "قواعد إقامة" جديدة لتغيير البنية الديموغرافية لإقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني حتى تحول أغليبيته المسلمة إلى أقلية. وقد أصدر أكثر من 3,4 ملايين شهادة إقامة زائفة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني بموجب ما يسمى "قواعد (إجراءات) منح شهادة الإقامة في جامو وكشمير، 2020".

وقد نصّ مجلس الأمن، مشيراً إلى المبدأ المكرس في قراره 47 (1948) وقرارات عديدة لاحقة، على أن "القرار النهائي بخصوص مصير ولاية جامو وكشمير سيُتخذ وفقاً لإرادة الشعب التي يُعبّر عنها من خلال الأسلوب الديمقراطي المتمثل في إجراء استفتاء حر ونزيه برعاية الأمم المتحدة". ونصّ مجلس الأمن كذلك، في قراره 91 (1951) و 122 (1957)، على أن "عقد جمعية تأسيسية على النحو الذي أوصى به المجلس العام للمؤتمر الوطني لجميع جامو وكشمير" وأي إجراء قد تحاول تلك الجمعية اتخاذه لتحديد شكل وانتماء الولاية بأسرها أو أي جزء منها في المستقبل لن يشكل قراراً بشأن الولاية وفقاً لمبدأ [الاستفتاء] المذكور أعلاه".

وبناء على ذلك، فجميع التدابير الانفرادية التي اتخذتها الهند في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني، بما في ذلك التدابير غير القانونية التي أعلنت عنها في 5 آب/أغسطس 2019 وبعده، وأي خطوات غير قانونية أخرى قد تُفرض في المستقبل، هي انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة، وهي تدابير لاغية وباطلة بحكم الواقع والقانون والجوهر.

ورحبت باكستان بإعادة تأكيد المديرين العامين للعمليات العسكرية في الهند وباكستان، في شباط/فبراير 2021، سريان تفاهم عام 2003 لوقف إطلاق النار. وللأسف، ورغم الأمل في اتخاذ مزيد من الخطوات لمعالجة أسباب التوتر، كثفت الهند انتهاكاتها لحقوق الإنسان، وخطواتها لفرض ما تسميه "الحل النهائي" في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني.

ومن الواضح أن الهدف من عملية ترسيم جديدة وما يسمى بعملية "تعيين" للحدود الانتخابية في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني هو زيادة تقليص تمثيل المسلمين من أجل سحق مطالباتهم بالتححر من الاحتلال والقمع الهنديين.

وبالإضافة إلى ذلك، وسعياً لإجبار باكستان على التخلي عن تأييدها القائم على المبادئ لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن كشمير وممارسة الشعب الكشميري حقه في تقرير مصيره، تواصل الهند تخطيط أنشطة إرهابية ضد باكستان عبر الحدود وتشجيعها وتمويلها بفاعلية. وفي وقت سابق من هذا العام، وافقت باكستان لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، والأمين العام بملف يتضمن أدلة دامغة على رعاية الهند كدولة أعمالاً إرهابية ضد باكستان. ومن تلك الأعمال الإرهابية التفجير الأخير الذي وقع في لاهور. ونحث مجلس الأمن على مطالبة الهند بوقف حملتها الإرهابية والتخريبية ضد باكستان.

وترغب باكستان في إقامة علاقات سلمية مع جميع جيرانها، بما في ذلك الهند. لكن دوام السلام بين باكستان والهند وفي المنطقة يتطلب حلاً عادلاً لنزاع جامو وكشمير وفقاً لقرارات مجلس الأمن ورغبات الشعب الكشميري.

وتتحمل الهند مسؤولية تهيئة بيئة مواتية للتواصل والتحاور على نحو موجّه نحو تحقيق النتائج. ولتهيئة هذه البيئة، يجب على الهند أن تقوم بما يلي:

(أ) التراجع عن جميع التدابير الانفرادية وغير القانونية المفروضة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني، بما في ذلك التدابير المستهلة في 5 آب/أغسطس 2019 وبعده؛

(ب) إلغاء عمليات التغيير الديمغرافي التي بدأتها في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني؛

(ج) وقف أعمال القمع وانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني.

ونحث مجلس الأمن على مطالبة الهند باتخاذ هذه التدابير لإفساح المجال لإجراء حوار لإيجاد حل سلمي لنزاع جامو وكشمير، ودرء تهديد كبير للسلام والأمن في جنوب آسيا.

ونناشد مجلس الأمن كذلك بأن يفي بالتزامه بضمان التنفيذ الكامل لقراراته التي تكفل أعمال حق الكشميريين في تقرير مصيرهم.

(توقيع) مخدوم شاه محمود قريشي